المبحث الثاني

الموقف العثماني وترتيبات الحملة

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الثاني

الموقف العثماني وترتيبات الحملة

كانت السلطات العثمانية قد درست بشكل مكثف - قبل الأحداث الأخيرة - عملية عزل الشريف الحسين بن علي بن حيدر من منصبه، وتعيين والٍ عثماني تسند إليه مسؤولية إدارة السواحل اليمنية بشكل مباشر، ونوقشت في جلسات متعددة لمجلس الوزارء كافة الآراء، وطرحت الأسباب التي تدفع الباب العالي لاتخاذ هذه الخطوة، وكان أهمها في ذلك الحين عدم التزام الشريف بتسديد المبالغ التي التزم بها للسلطات العثمانية عند صدور مرسوم تعيينه عام ١٢٥٩هـ؛ مثل المساعدة في مصروفات الحرمين الشريفين، ودعم الخزينة المركزية بكمية محددة من بُنّ اليمن، إضافة إلى تصرفاته الاستقلالية دون العودة إلى حكومة الحجاز، وكانت تقارير الشريف محمد بن عون ووالي جدة تعد السيطرة المباشرة على السواحل اليمنية ضرورة قصوى خوفًا من التدخل الإنجليزي، وأن المهمة سهلة التنفيذ، وعوائدها المالية عالية جدًا[1].

وقد تراوحت القرارات في تلك الآونة بين التوتر الشديد الذي كان ينادي بضرورة عزل الشريف وتأديبه، والإمساك بدفة الأمور في المنطقة؛ إلى التراخي الشديد الذي ينادي بضرورة استرضاء الشريف وعدم مصادمته، بل ضرورة تثبيته في موقعه ودعمه بمنحه رتبة (أمير أمراء)مع خلعة سنوية كتلك

(١) هناك مزيد من التفصيل في كتابنا بعنوان: (السياسة العثمانية تجاه إمارة أبو عريش خلال الفترة من ١٢٥٩هـ- ١٢٦٤هـ) ، منشور عن مكتبة العبيكان.

التي ترسل إلى ولاة جدة، وقد اتجه الباب العالي إلى الرأي الأخير، وصدر المرسوم السلطاني في شهر صفر ١٢٦٤هـ الموافق شهر يناير ١٨٤٨م بذلك[١].

ولعل أهم الفوائد التي تحققت للإدارة العثمانية من خلال تلك المداولات أنها توصلت إلى تحديد القوات اللازمة للحملة والأموال المطلوبة لتمويلها، إضافة إلى معرفة الوضع العسكري والمالي لولاية الحجاز آنئذٍ، وهو ما ساعد في سرعة اتخاذ الإجراءات كما سنرى فيما بعد.

لم تعلم الإدارة العثمانية بالتطورات الأخيرة في السواحل اليمنية إلا عن طريق بعض السفارات الأجنبية في إستانبول، التي أفادت الباب العالي بالحادثة، وأن الشريف قد أصبح أسيرًا لإمام صنعاء الذي تمكن من السيطرة على كافة المنطقة بعد هزيمة الشريف، وقد أكد ذلك المبعوث السلطاني إلى الشريف - أشرف بك - الذي كان في مهمة رسمية إلى الشريف في أواخر ١٢٦٣هـ؛ لتسليمه المرسوم السلطاني القاضي بإعادة تنصيبه حاكمًا على اليمن، حيث علم بتطورات الموقف أثناء وجوده في الحجاز في طريق عودته إلى إستانبول[٢].

لم ينتظر أشرف بك حتى يصل إلى العاصمة العثمانية، بل قام أثناء عبور السفينة البوغاز بإرسال خطاب عاجل إلى الصدر الأعظم يخبره بما حدث، وعند وصوله حضر بنفسه إلى الباب العالي، حيث قدم تقريرًا عما حدث، إضافة إلى الرسائل التي أحضرها معه من أمير مكة المكرمة، ووالي جدة،

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨١٥ في ٢٩ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ، من الصدر الأعظم إلى السلطان، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

والفريق محمود باشا قائد القوات النظامية في الحجاز، ووالي مصر الذي التقى به عند مروره بالقاهرة في طريق العودة[١].

وكانت كل هذه الرسائل والتقارير تتحدث عن تطورات الأوضاع في المنطقة، وتطالب بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول بالقوة العسكرية الموجودة في الحجاز إلى الدرجة التي تحقق الأمن والاستقرار في السواحل اليمنية، وطالبت بدعم تلك القوات بطابور من العساكر النظامية التابعة للجيش السلطاني، ودعم وتقوية ميزانية جدة التي تعاني من ضائقة مالية، كما قدم أشرف بك تقريرًا شفويًا للصدر الأعظم يؤكد فيه على ضرورة الإمداد بالجنود والمال، وتطرق إلى الناحية المالية والإدارية في ولاية الحجاز مشيرًا إلى أن تصرفات الوالي غير سليمة، وأن الضائقة المالية التي تعاني منها الولاية ليست من قلة إيرادات البلاد الحجازية، ولكنها ناجمة عن كثرة الفاقد، وعدم الانتباه والمتابعة لبنود الصرف، واقترح على الصدر الأعظم إرسال موظف يتولى إدارة الميزانية[٢].

وقد كتب الصدر الأعظم إلى السلطان يفيده بأنه قد أحال الموضوع برمته إلى المجلس الأعلى لدراسته، وأنه كتب إلى القيادة العسكرية العليا وإلى وزارة المالية لإبداء مرئياتهما حيال الإجراءات العسكرية والمالية المطلوبة، وأكد على أنه ليس من الصواب الإبقاء على الوالي الموجود - شريف محمد رائف - حيث أكدت الوقائع عدم صلاحيته للمنصب، وأن ولاية جدة تُعد مهمة جدًا سواء لكونها عاصمة الحجاز ومركز الإدارة الدائمة له، أو من حيث أهميتها بالنسبة

(١) التقرير السابق.

(٢) التقرير نفسه.

للإجراءات التي سوف تتخذ حيال المسألة الحالية، وأشار إلى ضرورة أن يكون الوالي شخصًا قادرًا على إدارة الأزمة بتداعياتها العسكرية والمالية؛ حتى تسير الأمور في صورتها الصحيحة، وأن هذا الأمر سوف يناقش في مجلس خاص بين الوكلاء، وسوف تعرض نتائج الاجتماع على السلطان، وقد وافق السلطان على ذلك في ٥ جمادى الآخرة ١٢٦٤هـ، حيث أوصى باتخاذ اللازم وبذل الجهد لحلِّ المشكلة على أحسن وجه(١).

قررت السلطات العثمانية البدء في اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية المنطقة عن طريق إرسال قوة عسكرية لضبط الأوضاع هناك، وأن تسند إدارة كامل المهمة إلى الشريف محمد بن عون أمير مكة المكرمة بناء على اقتراح أشرف بك، وكان هدف المهمة الأساسي إخراج الإمام محمد بن يحيى من السواحل اليمنية واستعادتها، وإقرار الأمن فيها، حيث تضمن ذلك فرمان التكليف إلى الشريف محمد بن عون « ... وحيث إن البلاد المذكورة هي من ممالكنا الموروثة لسلطنتنا، وهما - أي الشريف والإمام المذكوران - من عبيد دولتنا، وقد صارا بما فعلاه سببًا لسلب راحة الأهالي، وسفك دماء البشر بلا موجب، يعتبر تجاسرًا على أمور غير مرضية لباري البرية،... فصار من الواجب اللازم إجراء تأديب ذلك الحاكم - أي الإمام - وإصلاح أحوال البلاد المذكورة»(٢).

وقد طلب السلطان من والي جدة، وشيخ الحرم المكي، وسائر الأشراف التعاون مع الشريف محمد بن عون في مهمته، وعدم إحداث ما يوجب تأخير سيره إلى مقصده.

(١) التقرير السابق.

(٢) نامه همايون، رقم (١٢) صفحة (٥٠، ٥١)، وتاريخ ١٧ رجب ١٢٦٤هـ، فرمان سلطاني بتكليف الشريف محمد بن عون بقيادة الحملة على السواحل اليمنية، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

ويظهر لنا من صيغة الفرمان أن الإدارة العثمانية تتعامل مع الموقف باعتبار أن الشريف في أسر الإمام، واحتياطًا للموقف فقد أُعِد فرمان آخر يقتضي تنصيب أحد الأشراف على المنطقة، إما رغبة من الإدارة في عزل الشريف، أو تحسبًا لعدم خروجه من الأسر، وقد ترك اسم الشريف الذي سيتم تعيينه بياضًا حتى يُمكن تعبئة الاسم لاحقًا[١]، كما صدر قرار آخر مماثل يقتضي تعيين حاكمٍ على صنعاء[٢] في حال نجاح الحملة في السيطرة على اليمن الأعلى، وبالطريقة نفسها صدر قرار آخر يقتضي الإنعام برتبة (أمير الأمراء) لمن سيقوم شريف مكة بتعيينه قائم مقام ولاية اليمن، وترك مكان الاسم بياضًا لتعبئته فيما بعد[٣].

ثم صدر فرمان رابع إلى والي جدة، وشيخ الحرم، ومشايخ المذاهب الأربعة، ومشايخ القبائل بالموافقة على تعيين أحد الأشراف وكيلاً عن أمير مكة المكرمة حتى يعود من مهمته، وترك مكان الاسم بياضًا ليقوم الشريف محمد بن عون بتعبئة اسم الشريف المرشح للمنصب[٤]، أما مسألة تغيير والي جدة بشخص أكثر قدرة وكفاءة، فقد تم تعيين حسيب باشا المشهور بقدراته الإدارية والعسكرية ليكون واليًا على جدة، وذلك في شهر شوال ١٢٦٤هـ.

---

(١) نامه همايون رقم (١٢) صفحة (٥٣)، وتاريخ أواسط رجب ١٢٦٤هـ، فرمان سلطاني بتعيين شريف اليمن، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) نامه همايون رقم (١٢) صفحة (٥٤)، وتاريخ أواسط رجب ١٢٦٤هـ، فرمان تعيين حاكم صنعاء، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٣) نامه همايون رقم (١٢) صفحة (٥٥)، وتاريخ أواسط رجب ١٢٦٤ هـ، فرمان من السلطان بتعيين قائم مقام ولاية اليمن، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٤) نامه همايون رقم (١٢) صفحة (٥٣)، وتاريخ أواسط رجب ١٢٦٤هـ فرمان من السلطان بتعيين وكيل إمارة مكة المكرمة، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

هكذا سارت الترتيبات الإدارية لمشروع الحملة، أمَّا بشأن الجوانب المالية فقد صدرت الموافقة باعتماد مبلغ خمسة آلاف كيس أقجه لتغطية نفقات الحملة، حيث كان من المفترض تسليمها إلى الفريق توفيق باشا - معاون أول أمير مكة المكرمة - لكي يقوم بتسليمها إلى دفتر دار جدة سعدي أفندي، إلا أنه سافر على عجل، حيث وجدت الإدارة أن من الصعوبة بمكان إرسال المبلغ عدًا ونقدًا إلى الحجاز، ولا يوجد ما يقابله من الذهب الذي يمكن تحويله إلى هناك؛ ولذلك فقد اقترح الباب العالي بعد التشاور مع وزير المالية أن يعطي المبلغ نقدًا إلى صراف مصر في العاصمة ويحصل منه على (بوليصة)، ومن ثم تحويل المبلغ إلى القاهرة، وتسليمه نقدًا إلى توفيق باشا هناك، وبهذا يمكن تلافي خطر الوقوع في مشكلة تعريض المبلغ للسرقة أثناء إرساله بحرًا، وفي اليوم التالي وافق السلطان على الإجراء[١].

أمَّا بالنسبة للإجراءات العسكرية فقد رأت الإدارة العثمانية أن يتم الاعتماد على طابور القوات النظامية الموجود في الحجاز، مع الاستعانة ببعض القوات غير النظامية (باش بوزوق) من الحجاز ومصر، وقبل أن يرحل توفيق باشا من العاصمة في طريقه إلى الحجاز، تم تزويده بخطاب إلى والي مصر بطلب المساعدة في الحملة بالعساكر غير النظامية، على أن تتحمل مصر كافة معاشاتهم وتعييناتهم ولوازمهم العسكرية[٢].

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨١٩ في ٢٠ رجب ١٢٦٤هـ، من الصدر الأعظم إلى السلطان، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨١٨ في ١٩ رجب ١٢٦٤هـ، من الصدر الأعظم إلى رئيس الكتاب، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

غادر توفيق باشا إستانبول في غرة شعبان، حيث وصل إلى الإسكندرية في الرابع من الشهر نفسه، وبعد أن أمضى الأيام اللازمة في الحجر الصحي التقى بإبراهيم باشا حاكم مصر[١]، وأبلغه بقرارات الباب العالي، حيث التزم بتقديم المبالغ المحولّة إليه والسفن المطلوبة، أمَّا العساكر (الباش بوزوق) فقد اعتذر بأن الاحتياط من أبناء الترك وممن لا وظائف لهم قليل في تلك الآونة، ولكي يؤكد ذلك فقد وعد بتقديم صورة من البيانات إلى توفيق باشا ليعرف مقدار عدد العساكر الموجودين لديه، وحيث إن عملية جمع العساكر سوف تبدأ من الإسكندرية، ويتم تجميعهم في القاهرة، فقد رأى إبراهيم باشا أن هذا غير مناسب، حيث سيكشف علنًا عدد الجنود مما سيكون سببًا في توقف المزيد منهم، ولذلك فقد تقرر أن يرسل الجنود الذين قيدت أسماؤهم إلى السويس مباشرة، ومنها إلى ميناء جدة عن طريق البحر، أمَّا توفيق باشا فقد قرر البقاء في مصر حتى يتم الانتهاء من إرسال الجنود، ثم يتجه بعد ذلك إلى الحجاز ومعه المبالغ المحولة إلى دفتر دار جدة[٢].

كانت هناك تحولات جديدة في الموقف على الساحة اليمنية حيث خرج الشريف الحسين من الأسر في ٨ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ كما أسلفنا، ومن ثم اتجهت القضية لتأخذ أبعادًا أخرى من التفكير والدراسة.

---

(١) تولى الحكم في حياة أبيه، حيث اعتلت صحة محمد علي باشا في آخر سني عمره، وأصيب بضعف في قواه العقلية، وقد استقر الرأي على أن يقوم إبراهيم باشا بإدارة شؤون الحكم بدل أبيه، وصدر فرمان الموافقة من السلطان في شهر رجب ١٢٦٣هـ الموافق يوليو ١٨٤٧هـ.

انظر: الرافعي، عصر محمد علي، ٥٧٣.

(٢) وثيقة بدون رقم، وتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٦٤ هـ، من معاون أول أمير مكة المكرمة مصطفى توفيق باشا إلى الصدر الأعظم، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

كانت المعلومات الأولية قد وصلت إلى الباب العالي من توفيق باشا أثناء إقامته في مصر لاستكمال الجنود والسفن اللازمة للحملة، حيث أشار في خطابه إلى الصدر الأعظم إلى أنه سمع من الناس أن الشريف قد تخلص من الأسر، وأنه بدأ يمارس جهوده لإعادة السيطرة على السواحل اليمنية، « .. فإذا كان هذا الكلام صحيحًا فإن المسألة سوف تأخذ شكلاً آخر، إذ إن القرار السامي لمجلسكم الموقر قد اتخذ بناءً على أن الشريف مازال في سجن الإمام، ومن ناحية أخرى فإنه لا صاحب العناية والداعي إلى الله الشريف أمير مكة، ولا صاحب الدولة والي جدة يجرؤ على اتخاذ أي خطوة في المسألة اليمانية دون الحصول على أمرٍ سام».

ثم أشار توفيق باشا إلى أن اليمن من البلاد الحارة، وليس من المناسب إرسال الجنود إليها في فصل الصيف، وأن الأفضل أن يكون ذلك في فصل الشتاء أو الربيع، وحرصًا منه على البت في الموضوع فيما إذا كانت المعلومات صحيحة بخروج الشريف من الأسر أن يتم إرسال القرار عند التوصل إليه مع دفتر دار جدة سعدي أفندي، الذي سيصل قريبًا من إستانبول إلى جدة، وذلك لإبلاغه إلى أمير مكة المكرمة ووالي جدة[١].

عندما وصلت المعلومات التي أدلى بها توفيق باشا إلى الصدر الأعظم رفع الأمر إلى السلطان في ١٨ رمضان ١٢٦٤هـ ، موضحًا أن هذه المعلومات لم تكتسب صفة رسمية، ومؤكدًا على ضرورة الاستمرار في تجهيز توفيق باشا بالعسكر والمال، وعلى الرغم من الرغبة الأكيدة لديه في أن تكون هذه المعلومات صحيحة، فإنه لا يجوز التخلي عن المحاولات القائمة بمجرد خبر لم

(١) الوثيقة السابقة ·

تتأكد صحته بعد، وأشار إلى أنه في حالة التأكد من درجة صحة الخبر فإنه يمكن التفكير فيما يجب القيام به بعد ذلك، وأشار الصدر الأعظم إلى أنه رفع الأوراق التي أرسلها توفيق باشا إلى حضرة السلطان لمجرد الاطلاع السنيّ عليها، وقد جاءت إرادة السلطان في ٢٠ رمضان موافقة لما أشار به الصدر الأعظم(١).

توالت بعد ذلك الرسائل والتقارير من حكومة الحجاز بالتطورات الجديدة، وشرحت كيف تمكن الشريف من الخروج من الأسر، وأوضحت أنه في طريقه لاستكمال السيطرة على كافة السواحل اليمنية بعد انسحاب الإمام محمد بن يحيى عائدًا إلى صنعاء بعد فشله في السيطرة على المنطقة.

وأشارت حكومة الحجاز إلى أنه على الرغم من إطلاق سراح الشريف، فإنه يبدو أن الأوضاع سوف تستمر في التردي والتوتر؛ نظرًا لأن كلاً من الشريف والإمام متربص بالآخر، وهذا يعني أنه لن يكون هناك أمن واستقرار.

يضاف إلى ذلك أن الرعايا والأهالي يعانون من ذلك أشد المعاناة(٢)، وقد حذر والي جدة الصدر الأعظم من أن استمرار القلاقل والفتن في السواحل اليمنية سيؤدي في النهاية إلى سقوطها في أيدي الإنجليز الذين يقفون متربصين لانتهاز الفرصة للسيطرة على موانيها القريبة من (عدن) ، وأشار إلى أن الأهالي ينفرون من الشريف والإمام على حدٍ سواء، واستشهد بأن

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٢١ لفة (٤) في ١٨ رمضان ١٢٦٤هـ، من الصدر الأعظم إلى رئيس الكتاب، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٢٤ في ١٥ شعبان ١٢٦٤هـ، من الشريف محمد بن عون وشريف محمد رائف، والفريق/ سامي محمود قائد قوات الحجاز إلى الصدر الأعظم، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

الشريف حينما وقع في الأسر وطلب المساعدة من عربان عسير فإنهم لم يقفوا معه، حيث لم يدفع لهم المبالغ المستحقة لهم عنده وقدرها ثمانية عشر ألف ريال سنويًا ولمدة ثلاث سنوات متتالية، وأنه يمكن استدراج قبائل عسير بنصف هذا المبلغ حتى يقفوا على الحياد، ثم شجع الباب العالي على اتخاذ إجراءات حازمة، وضرورة إرسال العساكر النظاميين والمتقاعدين (الباش بوزوق) إضافة إلى المصاريف المالية، وأشار إلى أنه في حالة نجاح هذه المهمة فإنه يمكن استعادة جميع النفقات من موارد موانى المنطقة بسهولة، حيث تقدر إيراداتها في حال إدارتها بشكل جيد بحوالي سبعة أو ثمانية آلاف كيس سنويًا(١).

وقد طلبت حكومة الحجاز من الباب العالي سرعة اتخاذ الإجراءات وإفادتها بما يجب عليها القيام به تجاه هذه القضية، كما أبلغت الباب العالي أنها قامت بالإرسال إلى الشريف الحسين بعد خروجه من أسره لاستطلاع الأحوال هناك، حيث أتت إجابة الشريف مفيدة بأنه في طريقه إلى (المخا) لإخراج حامية الإمام منها، وأنه قد استعاد حكمه على كل الأقاليم التي كانت تحت إدارته سابقًا بعد انسحاب الإمام إلى الجبال، ولكنها - أي حكومة الحجاز - تشير إلى أنه نَمَا إلى علمها أن الإمام يسعى لطلب المساعدة لتقوية مركزه، حيث يدل ذلك على أنه ما زال يأمل في الاستيلاء على السواحل اليمنية ويخضعها لحكمه(٢).

---

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٢٤، بدون تاريخ، من والي جدة، إلى الصدر الأعظم، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم ١٨٢٤، وتاريخ ١٥ شعبان ١٢٦٤هـ، وثيقة سابقة.

بناءً على التطورات والمستجدات عقد المجلس الخاص للوزراء في السابع من شهر ذي القعدة جلسة خاصة لدراسة الموضوع حيث استعرض المكاتبات الواردة في شأن المسألة اليمنية، ومن ضمنها رسالة من أمير مكة المكرمة الشريف محمد بن عون يبين فيها ضرورة تعيين موظف مستقل لتسوية مسألة اليمن، ويكون قائدًا للقوات العسكرية، وتعيين آخر يشرف على أمور الشرافة والعربان، على أن يترك أمر اختياره حسب الظروف، وأفاد أن المبالغ اللازمة للمهمة وقدرها خمسة آلاف كيس كافية بشرط أن لا تمس مخصصات الأشغال، وأنه يمكن تسليم المبلغ إلى دفتردار جدة لإيداعها في ميزانيته، وأضاف أن مشير الجيش السلطاني في الجزيرة العربية قد التقى بشيخ الحرم النبوي، واستفسر منه عن أحوال اليمن، وكتب تقريرًا بذلك(١).

ويظهر لنا مما ذكر أعلاه أن الشريف محمد بن عون لم يتبلغ بعد بتكليفه بقيادة الحملة، وهذا يدل على أن الباب العالي لم يرسل تلك المراسيم التي اعتمدها السلطان في شهر رجب، - كما أشرنا سابقاً - حتى تاريخ اجتماع المجلس في أوائل ذي القعدة، ولعل السبب في ذلك أنه بعد أن وصلت أخبار خروج الشريف من الأسر تريث الباب العالي في إرسالها حتى القرار الأخير.

وقد ناقش المجلس موضوع عزل الشريف وطرده من منصبه، وهل سيتم ذلك أم لا؟، وفي حالة عزله فإنه يجب التفكير في مقدار المرتب الذي سيعطى له، ثم دارت المناقشات حول الوالي الذي سوف يعين على اليمن، ورأى المجلس أنه إذا تم ترشيح الوالي من العاصمة فإنه لايتحمل قسوة المناخ في تهامة، وربما

(٢) مسائل مهمة (يمن) بدون رقم، في ١٢ من ذي القعدة ١٢٦٤هـ من الصدر الأعظم إلى السلطان، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

يبادر إلى الاستقالة من منصبه قبل أن يشرع في أي إصلاح في الولاية، وحيث إن عملية التغيير سوف تكون مكلفة فإنه يجب مراعاة أن يكون الشخص قادرًا على تحمل الأجواء الحارة، وأن يكون على دراية وخبرة بأحوال المنطقة.

ثم استعرض المجلس بعض الأسماء المطروحة فوجد أن شيخ الحرم النبوي داود باشا هو الأنسب لأداء هذه المهمة، حيث أجمعت الآراء على صلاحيته للمنصب؛ ونظرًا لأنه سبق أثناء الأزمة السابقة أن طرح عليه فكرة الانتقال إلى اليمن، فأعرب عن سروره وغبطته بوظيفته المشرفة الحالية، وأنه يتمنى أن تكون آخر مناصبه في الدنيا، ونظرًا لرضى أهل المدينة المنورة عنه فقد رأى المجلس أن أمر نقله من منصبه يعد خطوة غير مناسبة؛ ولذا فقد صرف النظر عنه، ثم طرح بعد ذلك اسم توفيق باشا، ولكن اتجاه المجلس كان بأن من الأفضل إصدار قرار التعيين مع ترك اسم الشخص بياضًا، حتى يمكن للشريف أن يختار الشخصية المناسبة في حينه، وختم المجلس أعماله بأن الضرورة تقتضي سرعة الكتابة إلى حسيب باشا والي جدة وأن يشرح له الموضوع برمته حتى يوافي الباب العالي بكل ما يحدث في المنطقة[١].

وفي أواخر الشهر نفسه صدر المرسوم السلطاني الخاص بولاية اليمن مع ترك الاسم خاليًا، حيث أكد المرسوم على ضرورة أن يقوم الوالي الجديد بإصلاح شؤون اليمن وحماية أمن وراحة السكان والمقيمين، وأن ينسق في جميع شؤونه مع أمير مكة المكرمة محمد بن عون ووالي جدة حسيب باشا[٢]، وبذلك أصبحت جميع الإجراءات المتعلقة بالحملة مكتملة، حيث

(١) الوثيقة السابقة نفسها.

(٢) نامه همايون رقم (١٢) صفحة (٥٥)، وتاريخ أواخر ذي القعدة ١٢٦٤، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

أرسلت القرارات التي أقرها مجلس الوكلاء إلى الشريف محمد بن عون وحسيب باشا للبدء في تنفيذ الحملة، على أن يتم ذلك بطريقة سرية قدر الإمكان.

أمَّا الشريف الحسين، فإنه استقر في (مخا) بعد خروجه من الأسر، ولكنه كان يعيش حالة من الذهول بسبب تراكم المشكلات، ابتداءً بانقضاض حليف الأمس عليه وهو الذي بوأه مكانته، وأوصله إلى حكم صنعاء، وانتهاءً بقبائل يام المنتظرة لسداد حقوقها بعد قيامها بنصرة الشريف وطرد الإمام إلى صنعاء، ويشير مؤرخ المنطقة (عاكش) إلى أن الشريف وتحت هذه المعاناة رأى أن المصلحة تقتضي أن يطالب الدولة العثمانية باعتباره أحد حكامها بالمساعدة والمعاونة في إدارة دفة البلاد.

ويوضح عاكش في حوادث عام ١٢٦٥هـ الأسباب التي دفعت الشريف إلى ذلك بقوله: « ...وقد أسلفنا في غضون هذه الأوراق أن السلطان عبد المجيد أيّد الشريف على هذا القطر اليماني، وأنه أذعن بالانتساب إليه، والإشعار بالخطبة له فيما تحت يديه، والشريف رأى أن تهامة اليمن وقد ضعفت من كثرة الفتن، وتتابعت على أهلها المطالب الدولية، وأفضت بهم إلى الوهن، مع أن صاحب السراة طامع فيها لما له فيها من المعتادات، وصاحب صنعاء راغب أن تدخل تحت يده؛ لأنها كانت تحت آبائه في العصور الماضيات، ويام ومن على شاكلتهم من العساكر كل منهم يريد أن يبلغ فيها غاية قصده، وهي مع هذا لم تنتظم أحوال أهلها من جميع الجهات، بل كثر فيها الفساد وخربت الطرقات، ويرى الشريف أن هذا بالذمة لما تقلده من أمر هذه الأمة، وكان الأتراك بعنايتهم تملك القطر اليماني له، وبإطلاقهم ذلك عليه تم أمله، فمع

هذه الأسباب ترجح له أن يكاتبهم في المعاونة بحفظ البلاد، ويكون له فيها محصول يتم به المراد، حتى يكونوا أعضاداً له عند توثب أهل الأغراض عليه... فلم تزل المكاتبة بين الشريف وبين شريف مكة محمد بن عون في هذا المقصد تدور، ومنه إلى سلطان الروم، ولا علم لبشر بما ينتجه المقدور، وكان في اليمن الحاج يوسف آغا عيناً للأتراك، فاقتضى الحال ارتحاله إلى مكة مع حصول تلك الوقائع»[١].

ويُعد هذا النص من أفضل ما قدم بشأن موضوع استدعاء الشريف الحسين للدولة العثمانية وتسليم مقاليد الحكم لها، حيث نجد أن مؤرخي المنطقة يشيرون إلى ذلك ويؤكدون أن الشريف هو الذي سأم من الحكم، وأدركته المعاناة، فقرر التنازل عن إدارة المنطقة، بل يشير البعض إلى إصابته بحالة نفسية وعصبية جعلته يتخذ ذلك القرار[٢].

وبتحليل النص السابق يتضح لنا أن الشريف لم يتنازل نهائياً عن الحكم، وإنما طلب المساعدة من الدولة العثمانية «... ترجح له أن يكاتبهم في المعاونة بحفظ البلاد...» ، والمساعدة في حفظ البلاد وليس في حكم البلاد، بمعنى أنه كان يريد المساعدة العسكرية والمالية، ثم يضيف مؤرخنا موضحاً: «... ويكون له فيها محصول يتم به المراد...» ، حيث سبق للشريف أن أشار في مباحثاته مع حسين أفندي، ثم أكدها مع أشرف بك بأنه لا مانع لديه في أن تشرف الدولة العثمانية على النواحي المالية في البلاد، بحيث تأخذ الزائد عن المصروفات وتسدد العجز في الميزانية، مع تحديد راتب شهري مناسب له

(١) عاكش، المرجع السابق، ٤٥٦، ٤٥٧ .

(٢) انظر: العقيلي، المخلاف السليماني ١/٥٢١؛ العمري، مائة عام من تاريخ اليمن، ٣٣٠؛ أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ٢٧٥؛ عسيري، عسير، ٣١٩.

ولعائلته ولجميع أشراف الإمارة[١]، ويزيد النص القضية توضيحًا بقوله: «... حتى يكونوا أعضادًا له عند توثب أهل الأغراض عليه...».

وهذه إشارة قوية بأنه لم يدر بخلده التنازل عن السلطة، فهو يريد المساعدة حسب الاتفاقات والمراسلات السابقة بين الطرفين التي كانت تشير إلى أن الشريف في حالة إعلانه التبعية للدولة العثمانية، وقيامه بالدعاء للسلطان على المنابر، والمساعدة في مصروفات الحرمين الشريفين - هذا الشرط الأخير تنازلت عنه الدولة ضمنيًا - فإنها ستقدم له الحماية والمساعدة اللازمة عند الضرورة[٢]؛ وقد ظهر ذلك واضحًا في رسالة الشريف إلى أمير مكة المكرمة حينما بلغته أخبار الاستعدادات العسكرية التي تعد في الحجاز لاجتياح المنطقة، وقد أوضح فيها استغرابه لهذا التصرف الذي يتناقض مع ما تم الاتفاق عليه خلال المراسلات السابقة، ويشير إلى أن مندوبه الحاج يوسف آغا الذي أرسله إلى الحجاز للمفاوضة في سبيل دعم الإمارة قد كتب إليه في البداية بالموافقة على طلباته من حكومة الحجاز، ثم كتب له بعد ذلك بالأنباء التي سمعها عن التجهيزات العسكرية، ويقول في رسالته: «... فالمذكور - أي الحاج يوسف - أولاً ذكر أن ما حيّره إلا الحج وما حصل من الوباء، وأنه وصّال إلينا بجميع مطلوبنا، وبعد ذلك جاءت منه كتب تحقق بغير الواقع بيننا

(١) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٩ في ١١ رمضان ١٢٦٢هـ، من الشريف محمد بن عون أمير مكة المكرمة وشريف محمد رائف والي جدة إلى الصدر الأعظم، تقرير عن مهمة سيد حسين أفندي كاتب ديوان أمير مكة إلى الشريف الحسين، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

وانظر التفاصيل في كتابنا بعنوان: السياسة العثمانية تجاه إمارة «أبو عريش» والسواحل اليمنية مطبوع، مكتبة العبيكان.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٤ في ١٥ صفر ١٢٦٣هـ من الصدر الأعظم إلى السلطان، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، وانظر كذلك، مسائل مهمة (يمن) بدون رقم في ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٦٣هـ من شريف محمد رائف والي جدة إلى الصدر الأعظم، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

وبين أشرف بك، فنحن طلبنا من سعادة مولانا السلطان - نصره الله - أن يجعل كتاباً في البنادر يعرفون الإيرادات وجميع المصالح، فإن زادت على المخرج فالزايد إلى مولانا السلطان وإن نقص شيء فهو عليه، والبلاد بلاده ونحن خدامين تحت قدم الطاعة، وتاريخه ظهر علينا تجهوز إلى اليمن، كما ذكر الحاج ولاندري على أي وجهة...»[١].

ويظهر لنا أن الشريف محمد بن عون أمير مكة المكرمة حينما وعد الحاج يوسف آغا بالمساعدة قبل موسم الحج إنما يعتمد في ذلك على أن الباب العالي - على الرغم من كل التجهيزات السرية السابقة - كان قد أجّل اتخاذ القرار النهائي حيال الحملة بعد إطلاق سراح الشريف الحسين من الأسر حتى يمكن دراسة الموضوع من جميع جوانبه، ثم اتخذ القرار بعد اجتماع مجلس الوزارء الخاص في السابع من ذي القعدة ١٢٦٤هـ كما أسلفنا، وقد وصل ذلك القرار إلى شريف مكة أثناء موسم الحج، ومن ثم بدأت الاستعدادات العسكرية تأخذ شكلها العلني[٢]، حيث أدرك ذلك مبعوث الشريف الحسين وأبلغه بما يحدث في الحجاز.

وأستطيع القول: إن الشريف الحسين قد فقد إمارته نتيجة لما حاكه ضده شريف مكة من تدبير مع الباب العالي، الذي اتخذ موافقة الشريف على إرسال موظفين وكَتَبَة إلى الموانى اليمنية حجة للسيطرة على المنطقة، وكأن تسوية القضية بهذا الشكل تتفق مع توجهات الشريف الحسين ورغبته في التنازل عن الحكم[٣].

---

(١) إرادة داخلية رقم ١١٢٩٩ في ٣٠ صفر ١٢٦٥هـ ، من الشريف الحسين بن علي بن حيدر إلى الشريف محمد بن عون، إرشيف رئاسة الوزراء، استانبول.

(٢) مسائل مهمة (يمن) بدون رقم، في ١٢ من ذي القعدة ١٢٦٤هـ، من الصدر الأعظم إلى السلطان، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

(٣) عاكش، المرجع السابق، ٤٥٩.

ويشير (عاكش) إلى غدر الشريف محمد بن عون بالشريف الحسين بقوله: « ...ثم دار بين الشريف وبين محمد بن عون الخطاب، فأبدوا له خلاف ما كان وصولهم عليه بلا ارتياب، ولم يقف على شيء من تلك الأمور التي وقعت بينه وبينهم عليها القواعد، ولكن قد ضاع الحزم بإطلاق البلاد على هذه الصورة في المصادر والموارد، فساعدهم الشريف على مضض، وأطلق عليهم البلاد بنادرها وبرورها، وألقى إليهم زمام أمورها...».

كانت الإدارة العثمانية في الحجاز تدرك أهمية إمارة عسير بالنسبة للمنطقة، وتعلم مدى اهتمام هذه الإمارة بأي تطورات سياسية تحدث في منطقة المخلاف السليماني واليمن، ولذلك فقد رأت أنه من الضروري تحييد هذه الإمارة، فأرسلت الشريف عبد الله بن محمد بن عون للتفاوض مع عائض ابن مرعي، حيث يشير إلى ذلك عاكش بقوله: « ... ولم يشعر الناس إلا ببلوغ الأخبار أن الشريف محمد بن عون أرسل ولده عبد الله إلى أطراف بلاد الأمير عائض، وأن عائضًا أرسل بعض خواصه في لقائه، ومرادهم كف شره بالصلح... وتم الصلح على إجراء شيء له معلوم من الدراهم، ولما وصلتهم الأخبار بتمام الصلح، تجددت لهم بالمضي إلى اليمن العزائم...»[1] وتشير الوثائق التي بين أيدينا إلى أن الدولة العثمانية قد رأت أن تدفع إلى إمارة عسير وبشكل سري مبلغًا وقدره خمسة عشر ألف فرنك سنويًا، وهو المبلغ الذي كانت تحصل عليه الإمارة من الشريف الحسين من محصولات اليمن[2].

(١) المرجع السابق، ٤٥٨، وانظر أيضًا: النعمي، تاريخ عسير (ص١٩٩)، حيث أشار إلى أنه تم تكوين هيئة مشتركة من الطرفين ؛ لإنهاء مشكلة الحدود بين إمارة مكة وعسير، حيث رأس وفد الحجاز الشريف عبد الله بن محمد بن عون، ووفد عسير محمد بن مفرح المغيدي، وأن الطرفين قد توصلا إلى تجديد العلاقات فيما بينهما ؛ وانظر كذلك: دحلان، خلاصة الكلام، ٣١٥؛ وعسيري، عسير، ٢٧٠.

(٢) مسائل مهمة (يمن) رقم: ١٨٠٠ وتاريخها ١٣ جمادى الأولى ١٢٦٢هـ من والي جدة شريف محمد رائف إلى الصدر الأعظم، إرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول.

والغريب أن يوافق عائض بن مرعي على قيام الدولة العثمانية بالسيطرة على إمارة (أبو عريش) ، حيث ستصبح إمارته بين فكي الكماشة للقوات العثمانية من الشمال والجنوب، وهو خطأ استراتيجي أدى في النهاية وبعد مرور حوالي عشرين عامًا من سقوط إمارة (أبو عريش) إلى سقوط إمارة عسير في أيدي العثمانيين عام ١٢٨٩هـ.

كانت بريطانيا قد صرفت النظر عن التدخل في الشؤون الداخلية للمناطق المجاورة لمستعمرة (عدن) ، وكانت التعليمات التي صدرت من حكومة الهند البريطانية إلى الضابط البحري البريطاني (هينز) الذي أصبح أول مقيم سياسي بريطاني في عدن، هي أن يترك المنطقة الداخلية المحيطة بعدن وشأنها، وأن يقوي فقط مركزه في (عدن) نفسها[١].

يضاف إلى ذلك الاستراتيجية الإنجليزية في العلاقة الدبلوماسية مع الدولة العثمانية التي كانت تعتمد في ذلك الوقت على محاولة كسب الباب العالي أثناء التنافس البريطاني الفرنسي من جهة، والروسي من جهة أخرى، فيما يتعلق بأوروبا الشرقية والمضايق العثمانية بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط[٢]، ولذلك فقد كان الباب العالي مطمئنًا إلى عدم التدخل الإنجليزي تجاه حملته المتوقعة على السواحل اليمنية.

وهكذا أصبحت الأوضاع مهيأة إلى حد كبير لتنطلق الحملة في طريقها إلى الهدف المقصود.

* * *

(١) أباظه، المرجع السابق، ٢٢٦.

(٢) الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ٢٢٢/١- ، ٢٢٦.